الانتفاضة ، ولم تستطع الحكومة المصرية ان تتراجع عن الالتزامات التي قطعتها على نفسها، وعلى عكس المرات السابقة حيث كانت الجماهير تتخذ موقفا سلبيا ولامبالي تجاه الاعتقالات التي كانت تقوم بها الادارة المصرية تجاه قوى المعارضة ، حظي موضوع المعتقلين هذه المرة باهتمام وعطف كبيرين تمثل في المحاولات التي جرت لاطلاق سراح المعتقلين · ولم تتحرج جهات عدة ، ومنها ما هو موظف رسمي لدى الحكومة المصرية ، ومنها ما هو من القيادات التقليدية ، من المطالبة بالافراج عن المعتقلين · وكانت تحرص على زيارتهم والاعتناء بشؤونهم ، غير مبالية بالاجراءات التي يمكن ان تتخذها الادارة المصرية ضدهم · ويذكرنا هذا الوضع بالموقف أبان الاعتقالات في الخمسينات حيث لم تشهد غزة اي تحرك للمطالبة بالافراج عن المعتقلين · وقد كان مقدرا لحركة المطالبة بالافراج عن السجناء السياسيين ان تصل الى حدود مواجهة جديدة بين اهالي القطاع وبين الادارة المصرية لولا طغيان ظروف سياسية جديدة ساهمت بتبديل الاساس السياسي للموقف المصري الامر الذي عكس نفسه على موقف جماهير غزة تجاه الادارة المصرية ، والمعني بذلك سياسة مصر الدولية من ناحية واطلاقها لحرب الفدائيين من ناحية ثانية ·

التوتر يعود على الحدود ، والامم المتحدة تتحرك :

اثر غارة فبراير ارتفعت حرارة الحوادث على حدود غزة ونشطت الامم المتحدة لتخفيف التوتر ·وقد سبق للامم المتحدة ان ادانت الهجوم الاسرائيلي على غزة في١٨فبراير ١٩٥٥ ، بالقرار رقم ١٠٦ الصادر عن مجلس الامن بتاريخ ٢٩ اذار ١٩٥٥ · يقول القرار الذي اتخذ باجماع الاصوات ما يلي :

« أن مجلس الامن وقد أستمع الى تقرير كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة التابعة للامم المتحدة في فلسطين والى تصريحات ادلى بها ممثلا مصر واسرائيل ، وقد لاحظ ان لجنة الهدنة المشتركة المصرية ـ الاسرائيلية اعتبرت في ٦ اذار (مارس) ١٩٥٥ ان «هجوما مدبرا ومخططا له أمرت به السلطات الاسرائيلية » وقامت به قوات الجيش النظامية الاسرائيلية ضد قوات الجيش النظامية المصرية في قطاع غزة يوم ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٥٥ :

١ ـ يدين هذا الهجوم كانتهاك لنصوص وقف اطلاق النار الصادر عن قرار مجلس الامن رقم ٥٤ (١٩٤٨) وكعمل يتناقض مع التزامات الاطراف بموجب اتفاقية الهدنة العامة بين مصر واسرائيل (٣١٤) وبموجب ميثاق الامم المتحدة ·

٢ ـ يدعو اسرائيل مجددا ان تتخذ جميع الاجراءات الضرورية لمنع هذه الاعمال·

٣ ـ يعرب عن ايمانه بان المحافظة على اتفاقية الهدنة العامة يهددها قيام اي من الاطراف بانتهاك تلك الاتفاقية عمدا ، وانه من غير المستطاع تحقيق تقدم نحو عودة السلام الدائم في فلسطين الا اذا اذعنت الاطراف بصورة قطعية لالتزاماتها بموجب اتفاقية الهدنة العامة ونصوص قراره بوقف اطلاق النار رقم ٥٤ (١٩٤٨) » (١٧) ·

وفي اليوم التالي ، اي بتاريخ ٣٠ آذار ١٩٥٥ أصدر مجلس الامن قرارا جديدا تحت رقم ١٠٧ يقول القرار : « ان مجلس الامن ، اذ يحيط علما بتلك الاجزاء من تقرير كبير